

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثالثة

روما، ١٨ - ٢٢/١٠/١٩٩٩

ملخص أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٩

وفقاً لطرق عمل المجلس التنفيذي، فإن هذه الوثيقة تشتمل على النقاط الأساسية لمداولات المجلس التي ينبغي على الأمانة أخذها في الحسبان عند تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي وتوصياته الواردة في الوثيقة (WFP/EB.A/99/10).



Distribution: GENERAL

WFP/EB.A/99/11

27 October 1999

ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

بيان المحتويات

الصفحة

التقارير السنوية

- 1 التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لعام ١٩٩٨ (١٩٩٩م/ت-س/١)
- 2 التقرير السنوي لأنشطة المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٨، المقدم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ومجلس منظمة الأغذية والزراعة (القرار ١٩٩٩م/ت-س/٣)

قضايا السياسات

- 2 المعونة الغذائية والتنمية (القرار ١٩٩٩م/ت-س/٢)
- 4 التزامات برنامج الأغذية العالمي تجاه النساء: تقييم مرحلي للتنفيذ (القرار ١٩٩٩م/ت-س/٤)

مسائل المالية والميزانية

- 5 الخطة الاستراتيجية والمالية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (القرار ١٩٩٩م/ت-س/٥)
- 6 تقرير أداء الميزانية لعام ١٩٩٨ (القرار ١٩٩٩م/ت-س/٦)
- 6 برنامج تحسين الإدارة المالية (القرار ١٩٩٩م/ت-س/٧)

خطة العمل للتقييم: ١٩٩٩-٢٠٠٠

- 7 خطة العمل للتقييم: ١٩٩٩-٢٠٠٠ (القرار ١٩٩٩م/ت-س/٨)

المسائل التنظيمية والإجرائية

- 7 تقرير جماعة العمل المكلفة بتوزيع مقاعد المجلس التنفيذي (القرار ١٩٩٩م/ت-س/٩)

مسائل التسيير والإدارة

- 8 تقرير الخسائر في السلع بعد تسليمها للفترة من ١/١٠/١٩٩٧ إلى ٣٠/٩/١٩٩٨ (القرار ١٩٩٩م/ت-س/١٠)
- 8 تشكيل ملاك الموظفين المهنيين الدوليين وموظفي الفئات العليا في البرنامج (القرار ١٩٩٩م/ت-س/١١)
- 9 تقرير بشأن المباني المشتركة (القرار ١٩٩٩م/ت-س/١٢)

أي أعمال أخرى

- 9 آخر التطورات عن عمليات البرنامج في منطقة البلقان
- 10 آخر التطورات عن عمليات البرنامج في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
- 10 إستراتيجية حشد الموارد (القرار ١٩٩٩م/ت-س/١٣)
- 10 تقرير جماعة العمل عن تعزيز القدرات التنظيمية لبرنامج الأغذية العالمي (القرار ١٩٩٩م/ت-س/١٤)





التقارير السنوية

التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لعام ١٩٩٨ (القرار ١٩٩٩/م ت-س/١)

- ١- أشارت المديرية التنفيذية عند تقديمها لتقريرها السنوي لعام ١٩٩٨ إلى أن التقرير السنوي الحالي يشتمل على مرفقين تطبيقاً لقرار المجلس في دورته العادية الأولى في عام ١٩٩٩ وقرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ وتوجيهات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما أشارت المديرية التنفيذية إلى أن عام ١٩٩٨ كان واحداً من أكثر الأعوام التي حفلت بالتحديات في تاريخ البرنامج.
- ٢- ورحب المجلس بالهيكل الجديد للتقرير السنوي، خاصة المرفق الأول.
- ٣- وحيثما ذكر المجلس في الاثني عشر موظفاً الذين فقدوا أرواحهم وهم يقومون بخدمة الفقراء الجوعى عام ١٩٩٨، وعبر عن تعازيه لأسرهم. كما وافق المجلس على مبادرة البرنامج لإنشاء فريق مهام للأمن الميداني وبرنامج التدريب على التوعية الأمنية.
- ٤- وركز المجلس على بعض المسائل ذات الأهمية الخاصة وهي:
 - الحاجة للمحافظة على مستوى مناسب من المعونة الغذائية للتنمية. وعبر المجلس عن قلقه العظيم بسبب الانخفاض الذي تشهده موارد التنمية؛
 - جدوى منهاج الإغاثة الممتدة والإنعاش في تيسير انتقال يتسم بفعالية أكثر من مرحلة الإغاثة إلى الإنعاش؛
 - أهمية الوفاء بالالتزام بتخصيص ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من موارد البرنامج الإنمائية لأقل البلدان نمواً، وما لا يقل عن ٩٠ في المائة لبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض؛
 - الزيادة في نسبة المساهمات الموجهة التي تحد من الطبيعة متعددة الأطراف للبرنامج؛
 - أهمية التزام جميع الجهات المانحة بالسياسات التي اعتمدها المجلس بشأن الموارد والتمويل طويل الأجل؛
 - أهمية مساهمة البرنامج النشطة في عملية إصلاح الأمم المتحدة وفي تعاون أقوى بين الوكالات يشمل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية؛
 - التعاون بين نظم تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها ونظم المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي ونقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة، خاصة الحاجة لإبلاغ السلطات الوطنية والمجتمعات المحلية بالنتائج؛
- ٥- واقترح المجلس أن تركز التقارير السنوية في المستقبل بدرجة أكبر على المصاعب والمشكلات التي يواجهها البرنامج وفعالية أنشطته.



التقرير السنوي لأنشطة المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٨، المقدم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ومجلس منظمة الأغذية والزراعة (القرار ١٩٩٩/م ت-س/٣)

- ٦- قدمت رئيسة المجلس لعام ١٩٩٨ التقرير السنوي لأنشطة المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٨ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ومجلس منظمة الأغذية والزراعة. وأكدت رئيسة المجلس من جديد الحاجة إلى قراءة التقرير بالتزامن مع تقرير المديرية التنفيذية السنوي لعام ١٩٩٨ وملحقاته، وأشارت إلى أن عام ١٩٩٨ كان هاماً ماثراً ومليئاً بالنشاط بالنسبة للمجلس. عقد المجلس ٥٥ اجتماعاً بالإضافة إلى دوراته العادية والسنوية، مما يشير إلى تفاعل أكبر بين العضوية والأمانة وإلى امتداد الحوار بينهما. وقام أعضاء المجلس بزيارات لعمليات البرنامج الميدانية في إثيوبيا وغواتيمالا ونيكاراغوا مما وفر لهم فهماً متعمقاً لتنفيذ سياسات البرنامج واستراتيجياته.
- ٧- وعبر المجلس عن رضاه بشأن العرض العام للأنشطة لعام ١٩٩٨، كما تقدم بشكره للرئيسة السابقة للمجلس لما قامت به من عمل خلال العام.

قضايا السياسات

المعونة الغذائية والتنمية (القرار ١٩٩٩/م ت-س/٢)

- ٨- رحب المجلس بمحتوى الوثيقة "تحفيز التنمية" وأثنى على العمل الذي قامت به الأمانة أثناء عملية مراجعة سياسات المعونة الغذائية والتنمية. وعبر المندوبون عن تقديرهم لأخذ ملاحظاتهم على المسودات السابقة من الوثيقة بعين الاعتبار في هذه الوثيقة النهائية. وأقر المجلس بأن التوصيات، بما فيها مجال الأولويات الخمسة، تبين بوضوح توجه البرنامج في مجال التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد بينت الوثيقة إسهام البرنامج في تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية. وعلى الرغم من أن التوصيات قد اعتمدت، وتم التعبير عن الرضا عن التركيز الشديد المتمثل في السياسات الجديدة، فقد عبر بعض المندوبين عن تحفظاتهم تجاه دور المعونة الغذائية في التنمية.
- ٩- وشدد المجلس على ضرورة التركيز الآن على التنفيذ. وأشار إلى أن المراجعة المنتظمة لعملية التنفيذ تعتبر أمراً حاسماً في نجاح التوجه الجديد في مجال التنمية. وطلب المجلس بأن يحاط علماً باستمرار عن تنفيذ السياسات الجديدة.
- ١٠- وشدد بعض المندوبون على أهمية أن لا يتأثر الأداء الممتاز للبرنامج في مجال الطوارئ بمطالبات تنفيذ السياسات الجديدة في مجال التنمية. وشددت المديرية التنفيذية على أن عمليات الطوارئ والإنعاش لن تتأثر بالتغييرات التنظيمية التي تتطلبها السياسات الجديدة. وبالطبع ستفيد الكثير من التغييرات في النظم الناجمة عن المحفظة الإنمائية الجديدة القدرات التشغيلية في عمليات الطوارئ وعمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش.
- ١١- كرر المجلس على أهمية التنسيق والشراكة والمساعدات المتكاملة في تنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات. وأشار إلى أن عنوان الوثيقة "تحفيز التنمية" يجسد فكرياً الشراكة والتكامل كليهما.
- ١٢- أبان النقاش أهمية التعاون مع الحكومات ولكن المساعدات ينبغي أن لا تقدم للحكومات التي لا تظهر القدر المناسب من الالتزام. وأشار البعض إلى أنه على الرغم من توفر الالتزام نحو عملية التنمية لدى بعض الحكومات فإنها قد لا تقدر على توفير الإمكانيات اللازمة وينبغي أن يؤخذ ذلك في الاعتبار. وعبر المندوبون عن أهمية تضمين مسألة



بناء القدرات في تصميم وتنفيذ المشروعات. كما أن من الضروري تحديد المخاطر والعوامل السلبية والإيجابية التي تؤثر في خلق البيئة المواتية من تقييم المشروعات.

١٣- وأشاد المجلس بتركيز البرنامج على إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في أنشطته الإنمائية وساند الدور المركزي الذي يلعبه هذا الإطار في الحاضر والمستقبل في عملية تصميم البرامج القطرية. وأشار إلى أهمية التعاون، بوجه خاص، بين منظمات الأمم المتحدة في روما. وأشار إلى تنشيط التعاون مع الوكالات الفنية، مثل منظمة الأغذية والزراعة، بوصفه واحدا من التدابير الناجمة لتنفيذ توجهات عديدة في السياسات. عبر البعض عن الانتباه لضرورة أن لا تكون الجودة الفنية على حساب الأهداف الأخرى، لا سيما الأهداف الاجتماعية، مثل تعزيز مكانة المرأة.

١٤- رحب المجلس بمجالات الأولوية الخمسة بوصفها أداة لتركيز أوضح لأنشطة البرنامج، وشدد المجلس أن اختيار واحد أو أكثر من هذه المجالات يعتمد على الاحتياجات الخاصة بكل بلد. وعند إعداد البرامج القطرية ينبغي مراعاة الظروف الخاصة بكل بلد. وأشار المجلس إلى ضرورة استمرارية تخصيص موارد للتنمية وشدد على ضرورة أن تكون هذه الموارد متعددة الأطراف.

١٥- إن المعونة الغذائية الإنمائية تعتبر مصدرا نادرا. وللاستفادة القصوى من هذه المعونة، ينبغي أن توجه لأفقر الناس في أكثر البلدان حاجة للمساعدات. ورحب المجلس بتركيز الوثيقة على عملية تجديد المستفيدين. وأشار إلى وضع حسن التوقيت بين وسائل تحديد المستفيدين. وأثنى المجلس على ذلك لأنه اعتبره محاولة للتقليل من خطر الانتكالية.

١٦- وأشاد المجلس بالتزام الأمانة بإيجاد مؤشرات لتحديد ما إذا كان من المناسب أو من غير المناسب استخدام المعونة الغذائية وسيلة للتنمية. واقترح أن تكون استراتيجيات الانسحاب جزءا من البرامج القطرية. وأثنى المندوبون أيضا على المنهاج الجديد للبرنامج القائم على إبراز النتائج. ورأوا أن لهذا المنهاج دورا حاسما في تغيير المحفظة الإنمائية للبرنامج. وأشار المجلس أيضا إلى الاحتياج إلى بعض أدوات الإدارة. وأشار بعض المندوبين إلى جدوى استخدام الأطر المنطقية في تنفيذ سياسات التنمية. كما أشار البعض إلى ضرورة وضع قائمة للتدقيق للعناصر الرئيسية لضمان الاتساق مع توجهات السياسات.

١٧- لخصت رئيسة المجلس النقاش مع التركيز على العناصر التالية:

- طبيعة علاقات الشراكة مع الحكومات في البلدان المتلقية للمساعدات؛
- أهمية توفير البيئة المواتية لتنفيذ السياسات؛
- مركزية التنسيق مع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقدير القطري المشترك للاحتياجات؛
- الدور المحوري للبرنامج في متابعة مقررات مؤتمر القمة العالمي للأغذية، لا سيما على المستوى القطري، في العمل مع منظمة الأغذية والزراعة لوضع إستراتيجيات للأمن الغذائي القطري؛
- النجاح في وضع أدوات للتنفيذ، وتشمل قائمة للتدقيق، وتحديد المستفيدين، جغرافيا وبحسب نوع الجنس، وأهمية تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها ونظام معلومات انعدام الأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع والخرائط؛
- أهمية تحديد مكان وتوقيت تدخلات البرنامج الإنمائية وتحديد توقيت إنهاء المساعدات؛
- ضرورة توفير موارد متعددة الأطراف لدعم التنمية.



التزامات برنامج الأغذية العالمي تجاه النساء: تقييم مرحلي للتنفيذ (القرار ١٩٩٩/م-ت-س/٤)

- ١٨- رأي المجلس أن التقرير يشتمل على قدر كبير من المعلومات والتحليل. وأشاد المندوبون بالصرحة التي تحلى بها البرنامج في عرض الصعوبات التي تواجهه في الوفاء بالتزاماته تجاه النساء. وأثنى المجلس على ما تم إنجازه حتى الآن من التزامات البرنامج تجاه النساء، واعتمد السياسات المقترحة لمواصلة هذه الجهود. وأشار المجلس إلى أن موظفي البرنامج قد صاروا الآن أكثر إعداداً لتضمين قضايا تمايز الجنسين في البرمجة، وأنه قد تم وضع الآليات المناسبة لذلك. اعتبر المجلس أن التوصيات والنتائج الواردة في وثيقة الاستعراض المرحلي تمثل نقطة انطلاق جيدة للتحقق من أن استمرارية القوة الدافعة تجاه الوفاء بالالتزامات. وجد المندوبون الملحق الذي يشتمل على مؤشرات قياس تنفيذ الالتزامات مفيداً وعملياً، وعلى المكاتب القطرية أن تعمل على تطبيق هذه المؤشرات.
- ١٩- اقترح بعض المندوبين مراجعة الالتزامات لتصبح أكثر قابلية للوفاء بها. ورأى آخرون الإبقاء عليها كما هي، مع التركيز على الجهود اللازمة لتحقيقها. وأبانت الأمانة أن البرنامج لن يغير في الالتزامات ولكنه سيسعى إلى توضيحها وتنقيحها إذا دعت الضرورة.
- ٢٠- وأشار المجلس إلى إيلاء المزيد من الاهتمام في مراعاة تمايز الجنسين في أنشطة البرنامج، مع الإقرار بعدم جدوى مكافحة الفقر والجوع دون معالجة قضايا تمايز الجنسين بشكل سليم. وأكد المجلس على ضرورة إشراك المستفيدات من أنشطة البرنامج في اتخاذ القرار في المشروعات التي يدعمها البرنامج. وبرز تساؤل عن كيفية إدراج البرنامج للاحتياجات الاستراتيجية المتعلقة بتمايز الجنسين في برمجة أنشطته. وأبانت الأمانة أنه سيتم التوسع في إدراج الاحتياجات الاستراتيجية المتعلقة بتمايز الجنسين في إطار الجهد العام ليتضمن قضايا تمايز الجنسين في أنشطة البرنامج.
- ٢١- رحب المجلس بالزيادة في عدد النساء في الوظائف المهنية، ولكن بعض المندوبين أشار إلى ضرورة زيادة عدد النساء، بما في ذلك النساء من البلدان النامية، في الوظائف العليا وفي المكاتب القطرية. وأشار بعض المندوبين إلى أنه مع موافقتهم على أهمية التدريب على مفهوم تمايز الجنسين فإنه ينبغي أن يأخذ هذا التدريب في حسبانته واقع الحال في الميدان وأن يشمل بناء القدرات في مجال قضايا تمايز الجنسين لدى الموظفين الحكوميين النظراء بغرض إنجاز إدراك أكثر إيجابية لقضايا تمايز الجنسين.
- ٢٢- ولقد لفت المجلس النظر إلى الموارد المالية والبشرية اللازمة لتخفيف تضمين قضايا تمايز الجنسين في أنشطة البرنامج. واقترح عدة مندوبين تمويل قضايا الجنسين من ميزانية دعم البرامج والإدارة في البرنامج. ويتوقع المزيد من النقاش بشأن هذا الموضوع في الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي عن مناقشة ميزانية الفترة المالية القادمة.
- ٢٣- طرح المجلس مسألة الشراكة في مجال قضايا الجنسين مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى. وأكدت الأمانة تعاون البرنامج مع عدد من هيئات الأمم المتحدة، خاصة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمة اليونسيف واللجنة الاستشارية المشتركة المعنية بقضايا تمايز الجنسين والمساواة بينهما. ويتم الآن توضيح المشاغل الخاصة بتمايز الجنسين في حالات الطوارئ المعقدة في إطار اللجنة الفرعية لمجموعة العمل التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.
- ٢٤- وفيما يتعلق باستخدام وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، أوضحت الأمانة العامة أن التعيين المتوقع لموظف جديد سيجعل وحدة تمايز الجنسين التابعة لقسم عمليات الخدمات الفنية أكثر قدرة على استخدام الوحدة في تحليل البيانات المصنفة المتعلقة بقضايا تمايز الجنسين في البرمجة الخاصة بها بشكل عام. أما فيما يتعلق باستخدام



تعبيري "العدل بين الجنسين" و"المساواة بين الجنسين"، فقد أشارت الأمانة إلى أن كلا التعبيرين أستخدم في سياقات مختلفة كما هو موضح في "معجم قضايا تمايز الجنسين" الذي أصدره البرنامج.

مسائل المالية والميزانية

الخطة الاستراتيجية والمالية للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٣) (القرار ١٩٩٩/م ت-س/٥)

- ٢٥- نظر المجلس في الخطة الاستراتيجية والمالية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ وفي ملاحظات اللجنة الاستشارية للأمم المتحدة لشؤون الإدارة والميزانية، ولجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة.
- ٢٦- عبر المجلس عن ارتياحه فيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية والمالية بوصفها تقرير جلي عن التقدم الذي أحرزه البرنامج في مجالات الأولويات التي حددتها الخطة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، وما ينبغي عمله والتوقعات المالية التي تم اقتراحها للأربعة أعوام القادمة. وأشاد المجلس باتباع الأمانة لعملية اتسمت بالشفافية والشمول في إعداد الخطة وبمستوى جودة الوثيقة. واعتمد المجلس الأولويات العشر الواردة في الخطة.
- ٢٧- وعلق المندوبون على عدد من الجوانب في الخطة. وأشاروا بالتحديد إلى أهمية ما يلي:
- زيادة التركيز على النتائج في الخطة وما ينبغي عمله لجعل النهج الكمي والكيفي القائم على تحقيق النتائج أساسا في جميع أنشطة البرنامج.
 - تنفيذ مبادرة التغييرات التنظيمية وقرارات المجلس بشأن المعونة الغذائية للتنمية، والتغييرات في سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل وبرنامج تحسين الإدارة المالية؛
 - تخصيص ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من الموارد الإنمائية لأقل البلدان نموا، وما لا يقل عن ٩٠ في المائة لبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض؛
 - شراكة البرنامج مع الحكومات المتلقية للمساعدات والوكالات الأخرى والمنظمات غير الحكومية؛
 - المشاركة النشطة في تدابير إصلاح الأمم المتحدة، ومتابعة مقررات مؤتمر الأغذية العالمي؛
 - مزايا المساهمات متعددة الأطراف للبرنامج وما يترتب على ذلك بالنسبة للطريقة التي يسيّر بها المجلس أعمال البرنامج؛
 - المصاعب الناجمة عن عدم القدرة على التنبؤ بدقة بمستويات الموارد في المستقبل.
- ٢٨- وأشار المجلس إلى القلق الذي أبداه بعض المندوبين فيما يتعلق بالنقص في عدد التقارير التي يقدمها البرنامج للجهات المانحة، وأكدت الأمانة إن هذا الوضع ستم معالجته في أقرب وقت ممكن. وأشار المجلس أيضا إلى القلق الذي أبداه بعض الأعضاء من مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لأنه ليس هناك غير مخطط استراتيجية قطرية أو برنامج قطري واحد سيقدم قبل نهاية عام ٢٠٠١، بينما قدم ١١ مخطط استراتيجية قطرية وبرنامج قطري في الماضي. وأكدت الأمانة استمرارية التزامها تجاه جميع الأقاليم.



٢٩- وقبل المجلس مشورة اللجنة الاستشارية للأمم المتحدة لشؤون الإدارة والميزانية، وطلب أن يدرج استعراض للتقدم المحرز في وضع توصيات المجلس والهيئات الاستشارية موضع التنفيذ في الخطة الاستراتيجية والمالية في المستقبل.

تقرير أداء الميزانية لعام ١٩٩٨ (القرار ١٩٩٩/م-ت-س/٦)

٣٠- أشار المجلس إلى أن تقرير أداء الميزانية للعام ١٩٩٨ شكل جزءاً أساسياً من خضوع البرنامج للمساءلة أمامه. كما قدم المجلس عدداً من الاقتراحات المتعلقة بإدخال تحسينات محددة في الطريقة التي تقدم بها البيانات الخاصة بالتوزيع الإقليمي للعمليات والنفقات.

٣١- وأبلغ المجلس عن الحصول على تبرع إضافي كبير بلغ أكثر من مليون طن من القمح ومنتجاته تقدر قيمتها بنحو ٣٨٩ مليون دولار. وأشار المجلس إلى تصديق المديرية التنفيذية باستخدام ١٢ مليون دولار تم الحصول عليها كتكاليف دعم غير مباشرة تسدد من هذه المساهمة الإضافية.

٣٢- وأجابت الأمانة على أسئلة تتعلق بالرصيد البالغ ١٢,٥ مليون دولار من أموال دعم البرامج والميزانية التي وفرتها المساهمة الإضافية وتأثير هذا الرصيد على نسبة الدعم غير المباشر للفترة المالية القادمة ومستوى السيولة المتوافرة للبرنامج وكمية الأغذية المستبدلة بالنقد في عام ١٩٩٨.

٣٣- وبالإشارة إلى ملاحظات اللجنة الاستشارية للأمم المتحدة لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة، عبر المجلس عن الحاجة لقدر من الترشيح في إنتاج مثل هذه التقارير وتوقيت صدورها، وطالب بأن تظطلع مكاتب عمليات الأقاليم بمسؤولية النظر في مثل هذه المسائل.

برنامج تحسين الإدارة المالية (القرار ١٩٩٩/م-ت-س/٧)

٣٤- قدمت الأمانة الوثيقة التي طلبها المجلس في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٨ بشأن التمويل الكامل لبرنامج تحسين الإدارة المالية. أفيد المجلس علماً بأن المقترحات قد تم نقاشها في لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة وأيدتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وطلبت الأمانة من المجلس الموافقة على منحة لا تتجاوز ١٦,٦ مليون دولار من الحساب العام لتكملة برنامج تحسين الإدارة المالية.

٣٥- وافق المجلس، شريطة توافر الموارد اللازمة في الحساب العام، على تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج تحسين الإدارة المالية على أن يكون مفهوماً تنفيذ ذلك بأقصى قدر ممكن من الفعالية التكاليفية. وأوضحت الأمانة في إجابة عن وضع الحساب العام بأن الرصيد في ١٩٩٨/١٢/٣١ قد بلغ ٦١,٨ مليون دولار.

٣٦- أشير إلى التأخير في معدل الوثيقة حال دون توافر الوقت الكافي لبعض أعضاء لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة لمراجعة المقترح بشكل دقيق، وعلى الرغم من ذلك، فقد أشادت اللجنة بوضوح ودقة الوثيقة.

٣٧- وافق المجلس على التوصية الخاصة بتمويل السلفة البالغة ١٠ ملايين دولار من الحساب العام إلى منحة، وأخذ مبلغ ٦,٦ مليون دولار منحة إضافية من الحساب لإكمال برنامج تحسين الإدارة المالية. وطلب المجلس من الأمانة أن تستمر في نهجها الحذر للغاية وأن تستمر في إيجاد مساهمات طوعية.



خطة العمل للتقييم: ١٩٩٩-٢٠٠٠

خطة العمل للتقييم: ١٩٩٩-٢٠٠٠ (القرار ١٩٩٩/م ت-س/٨)

- ٣٨- طرح المجلس عددا من الاقتراحات لصقل النهج المقترح في خطة العمل للتقييم ١٩٩٩-٢٠٠٠.
- ٣٩- وينبغي أن تكون قائمة المؤشرات المزمع إعدادها مركزة وواقعية، ويمكن استهلالها بالمؤشرات التغذوية التي يخلو تصميمها وتنفيذها من التعقيد. وأكد المندوبون الحاجة إلى ربط عمليات تقييم البرامج القطرية ربطا دقيقا بإعداد مخططات الاستراتيجية القطرية ووثائق البرامج القطرية.
- ٤٠- وكان هناك قلق من انخفاض عدد المشروعات الإنمائية المزمع تقديمها. وأوضحت الأمانة أن عدد المشروعات الإنمائية المنفردة قد خفض فعلا، ولكن عمليات التقييم القطرية الست المزمعة ستستعرض أيضا الأنشطة الإنمائية على نحو يتسم بقسط أكبر من التركيز على الموضوعات.
- ٤١- وأكد المجلس على مكتب التقييم أن يواصل ويوسع التعاون مع وحدات التقييم الأخرى في وكالات الأمم المتحدة وفي صفوف الجهات المانحة الثنائية.
- ٤٢- ولإطلاع المجلس على أحدث المعلومات المتصلة بتدابير صقل المشروعات الضرورية لإجراء عمليات تقييم فعالة، فقد جرى اقتراح أن تتضمن التقارير المحلية المقبلة عن تنفيذ استراتيجية تحفيز التنمية عددا من المشروعات الجديدة المحتوية على مؤشرات معلومات قاعدية، وعلى قوائم بالمؤشرات المستخدمة. وحيثما اقتضى الأمر، فإنه يمكن أن توضح التقارير أسباب المشكلات المتصلة بالخطوط القاعدية والمؤشرات. ويمكن تطبيق الأمر ذاته على ميدانيين رئيسيين آخرين من ميادين البرامج وهما عمليات الإغاثة الممتدة وعمليات الطوارئ.
- ٤٣- وأعرب المجلس عن قلقه إزاء قيود التوظيف. وأوضحت الأمانة أن عمليات تقييم المشروعات أو البرامج أو الموضوعات قد منحت أولوية متقدمة وتم إنجازها. وجرى تأجيل تدابير تطوير الدروس المستخلصة أو نظم معلومات الإدارة المرتجعة حتى عام ١٩٩٩. وعبر المندوبون عن ضرورة استهلال مناقشة موسعة في المجلس بشأن مبادئ الرصد والتقييم.
- ٤٤- وأبدى بعض المندوبين قلقهم من إغفال مسألة التدرج أو التسليم في عمليات التقييم. وأوضحت الأمانة الحاجة إلى نهج بالغ المرونة وخاص بكل قطر على حدة لتسليم البرامج إلى الحكومات المضيفة، وأشارت إلى أن هذا الموضوع سيدرس في خطط العمل المقبلة.

المسائل التنظيمية والإجرائية

تقرير جماعة العمل المكلفة بتوزيع مقاعد المجلس التنفيذي (القرار ١٩٩٩/م ت-س/٩)

- ٤٥- قدمت رئيسة المجلس (ورئيس جماعة العمل المكلفة بتوزيع مقاعد المجلس التنفيذي أيضا) تقرير جماعة العمل المكلفة بتوزيع مقاعد المجلس التنفيذي، وأعلنت المندوبين أن جماعة العمل المناظرة في نيويورك قد اجتمعت في مارس/آذار ١٩٩٩، وأقرت باتفاق الآراء الاقتراح ذاته بشأن إعادة توزيع المقاعد الذي طرحته جماعة العمل في



روما. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جماعة عمل نيويورك قد حصلت على موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ورفعت الاقتراح إلى الجمعية العامة في ٧ أبريل/نيسان ١٩٩٩ وتلقت موافقة الجمعية العامة على الذيل (باء) من النظام الأساسي لبرنامج الأغذية العالمي.

٤٦- وأخطرت الرئيسة المجلس بأن على جماعة العمل في روما أن تتبّع إجراءات مماثلة، وأن تحيل الاقتراح إلى مجلس منظمة الأغذية والزراعة لرفعه إلى مؤتمر المنظمة في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٩. وفي حال إقراره فإن مفعول التوزيع الجديد للمقاعد سيسري في ١/١/٢٠٠٠.

٤٧- وأثنى المجلس على جماعة العمل ورئيستها على ما دار من مفاوضات مطولة وما تم التوصل إليه من اتفاق في الآراء. وشكرت رئيسة جماعة العمل أعضاء الجماعة لما أبدوه من مشاعر الود والوفاء والتفاني وهو ما أتاح التوصل إلى مقترح اتفقت عليه الآراء.

مسائل التسيير والإدارة

تقرير الخسائر في السلع بعد تسليمها للفترة من ١/١٠/١٩٩٧ إلى ٣٠/٩/١٩٩٨ (القرار ١٩٩٩/م/ت-س/١٠)

٤٨- نظر المجلس في تقرير خسائر ما بعد التسليم عن الفترة من ١/١٠/١٩٩٧ إلى ٣٠/٩/١٩٩٨. وردا على استفسار طرحه المجلس، أقرت الأمانة بأن البيان الذي يشير إلى أن خسائر الأسماك المعلبة في كاب فردي سابق لأوانه حيث أن هذه الخسائر ماتزال قيد التحقيق.

٤٩- وقدم المفتش العام تقريرا عن الخسائر والمبادرات المتخذة لتفاديها في المستقبل. واستفاضة الأمانة في الحديث عن القضايا التي أثارها المندوبون، وذكرت أنه في حين أن التقرير يتضمن فحسب عمليات الاسترداد الفعلية، فإنه من المنتظر أن تحقق المفاوضات الدائرة بشأن استرداد مبلغ ٢,٥ مليون دولار من خسائر إثيوبيا/إريتريا، نجاحا بحيث تتخفف الخسائر المبلغ عنها والخسائر الكلية المتكبدة على حد سواء.

تشكيل ملاك الموظفين المهنيين الدوليين وموظفي الفئات العليا في البرنامج (القرار ١٩٩٩/م/ت-س/١١)

٥٠- أعرب المجلس عن تقديره للتقرير الذي تقدم به قسم الموارد البشرية بشأن ملاك الموظفين المهنيين الدوليين وموظفي الفئات العليا في البرنامج، ولا سيما ما اتسم به هذا التقرير من نهج صريح وواضح إزاء قضايا التعيين. ورحب العديد من المندوبين بجهود البرنامج لتحقيق المساواة بين الجنسين والتوزيع الجغرافي للدرجات المهنية والفئات العليا، وحث البرنامج على متابعة العمل لتحقيق أهدافه في هذا الميدان. وعبر العديد من الأعضاء عن ضرورة الاستمرار في تعيين موظفين، لاسيما من النساء، من البلدان النامية.

٥١- وأثار بعض المندوبين مسألة الحصص. وأوضحت المديرية التنفيذية أن البرنامج وكالة ذات تمويل طوعي وأنه لا يمكن تطبيق الحصص. وأكدت أن كل المديرين في البرنامج يدركون مسألة التوزيع الجغرافي العادل. وأقرت أيضا أن الحاجة تدعو إلى بذل المزيد من الجهود لتوظيف نساء من البلدان النامية وتضيق الفجوة القائمة مع الموظفات من



البلدان المتقدمة. وفيما يتصل بكفاءة المرشحين المعيّنين تلقى المجلس تأكيدات بأن كل المرشحين الذين يتعاقد معهم البرنامج يلبون الشروط المطلوبة المتمثلة في المهارات والكفاءة.

تقرير بشأن المباني المشتركة (القرار ١٩٩٩/م ت-س/١٢)

- ٥٢- طرح بعض المندوبين تساؤلات بشأن التقرير عن مشروع المباني المشتركة للأمم المتحدة وتلقوا توضيحاً عن مدى مرونة الآلية المزمع تطبيقها في تنفيذ برنامج دور الأمم المتحدة، أخذاً في الاعتبار أن البرنامج ربما يركز أنشطته على العمليات الإنمائية أو عمليات الطوارئ. وشدد المجلس على أهمية أن يكون لجانب الأمن والسلامة دوراً حاسماً في اختيار مواقع هذه الدور.
- ٥٣- أشار المندوبون مع الإشادة، إلى الفوائد المرجوة من التفاعل بين برنامج المباني المشتركة وبرنامج الخدمات المشتركة. وطرح بعض التساؤلات عن الوفر المتوقع في النفقات من تطبيق هذا البرنامج مع العلم بأن هذا الأمر لن يكون هو المعيار الحاسم لمشاركة برنامج الأغذية العالمي في البرنامج.
- ٥٤- ولقد اقترح مفهوم الدار الافتراضية للأمم المتحدة بوصفه أحد البدائل الممكنة.
- ٥٥- وإجابة على الأسئلة المتعلقة بالتبعات المالية لتنفيذ برنامج دور الأمم المتحدة، أشير إلى أن النواحي المتعلقة بالميزانية ستناقش في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩.

أي أعمال أخرى

آخر التطورات عن عمليات البرنامج في منطقة البلقان

- ٥٦- أتى المجلس على الفعالية وحسن التوقيت التي تصدى بها البرنامج لمعالجة أزمة اللاجئين في ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً. ودعم العديد من المندوبين خطة فتح مكتب إقليمي للبرنامج في إسكوبيا. وأثنى آخرون على مبادرة البرنامج هناك بدعم المخابز دفعاً للاقتصاد المحلي.
- ٥٧- أشار أحد المندوبين إلى التغطية الإعلامية المكثفة لهذه الأزمة، وذكر بأنه على الرغم من أن هذه الأزمة تحتاج إلى دعم الجهات المانحة، إلا أن عمليات البرنامج في الأقاليم الأخرى تحتاج للدعم أيضاً.
- ٥٨- أبانت الأمانة أن تخصيص الأغذية في جمهورية يوغسلافيا الاتحادية وألبانيا يقوم على أساس العدد الفعلي وفقاً لإحصاءات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأنه من الناحية العامة، توزع الأغذية على من يحتاجونها أينما وجدوا.
- ٥٩- تساءل أحد المندوبين عن الدعم المالي الذي يقدم للأسر المستضيفة. وتساءل آخر عن إن كانت تشكيلة الأغذية التي تقدم للاجئين موحدة. أبانت الأمانة للمجلس أن هنالك تشكيلات أغذية مختلفة من المنظمات غير الحكومية. ولقد تم التوصل، في ألبانيا، إلى اتفاق مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ليقدم أغذية للأسر المستضيفة وأن يقدم البرنامج أغذية لجميع اللاجئين، بما في ذلك، اللاجئين الذين يعيشون مع الأسر المضيفة. وفي إجابة على تساؤل لأحد المندوبين عن إن كان البرنامج يعترزم توزيع أغذية في كوسوفو، أبانت الأمانة بأن هنالك بعثات



مساعدات إنسانية جارية والأمانة في انتظار تقاريرها. وأشار أحد المندوبين إلى أن الصراع المسلح الذي وقع أخيراً في جمهورية يوغسلافيا الاتحادية قد أثر بشكل كبير على أوضاع الأمن الغذائي في ذلك الإقليم.

آخر التطورات عن عمليات البرنامج في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

- ٦٠- عرضت الأمانة على المجلس آخر تطورات عمليات البرنامج في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وأعلنت المجلس بعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش الصغيرة المزمعة في إطار الإستراتيجية المستقبلية للبرنامج في تلك البلاد.
- ٦١- أشار أحد المندوبين ممن شاركوا في بعثة الجهات المانحة التي أرسلت مؤخراً إلى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، إلى أن الحاجة لاتزال مستمرة للمساعدات الغذائية الإنسانية، وإلى هشاشة أوضاع العمال في المدن، وإلى ضرورة دعم واسع من الجهات المانحة، وضرورة التوازن في تمويل تشكيلة الأغذية.
- ٦٢- دعم المجلس مبادرة وضع عملية للإغاثة الممتدة والإنعاش، ودعا إلى المزيد من الشفافية وأن تيسر الحكومة الوصول لمواقع عمليات البرنامج. وحث المجلس على دعم التغيير في سياسة الحوار مع الحكومة. وعبر بعض المندوبين عن القلق بسبب غياب التغيير في السياسات من جانب الحكومة لتوفير حلول على المدى البعيد لأزمة الأمن الغذائي في البلاد.
- ٦٣- شكر ممثل البلد المتلقي للمساعدات البرنامج والجهات المانحة على الدعم المقدم لبلاده.

استراتيجية حشد الموارد (القرار ١٩٩٩/م ت-س/١٣)

- ٦٤- لاحظ المجلس مذكرة المعلومات عن استراتيجية حشد الموارد التي تعرض إجراءات التشاور مع البلدان الأعضاء بشأن وضع استراتيجية لحشد الموارد للبرنامج والجدول الزمني لذلك. وقد بدأت هذه العملية التشاورية المرتكزة على المشاركة بالفعل، حيث أعدت الأمانة استعراضاً داخلياً لجوانب القوة والضعف في البرنامج فيما يتصل بميدان حشد الموارد. ومن المزمع الانتهاء من هذه العملية في مايو/أيار ٢٠٠٠.

تقرير جماعة العمل عن تعزيز القدرات التنظيمية لبرنامج الأغذية العالمي (القرار ١٩٩٩/م ت-س/١٤)

- ٦٥- اطلع رئيس جماعة العمل المعنية بالإدارة المجلس على ما أحرزته الجماعة من تقدم منذ إنشائها في ١١/٣/١٩٩٩. وقد عقد اجتماع موضوعي في ١٤/٤/١٩٩٩، وقامت الأمانة بتوزيع تقرير مرحلي في ٥/٥/١٩٩٩. ومن المزمع أن تعقد الجماعة اجتماعاً ثانياً لها يوم الجمعة الموافق ٢١/٥/١٩٩٩.
- ٦٦- وأشار رئيس الجماعة إلى أن الخبراء الاستشاريين الذين يساعدون الجماعة قد بلغوا مرحلة متقدمة في تحديد القضايا التي سيجري التصدي لها. ويجري هؤلاء الخبراء مقابلات مع أعضاء المجلس ومراقبيه، ومع الموظفين التنفيذيين في البرنامج. ومن المقرر إجراء المزيد من المقابلات مع ممثلي منظمات الأمم المتحدة. ويستعرض الخبراء أيضاً المؤلفات المتصلة بالإدارة لتحديد ماهية الدروس والمعلومات التي يمكن استخلاصها.
- ٦٧- وستعقد اجتماعات تعريفية غير رسمية لمختلف القوائم الانتخابية، إن رغبت في ذلك، في نهاية شهر يونيو/حزيران أو مطلع شهر يوليو/تموز ١٩٩٩. وسيعقب ذلك صدور وثيقة قضايا وخيارات التي ستتوافر كما هو متوقع في نهاية شهر يوليو/تموز ١٩٩٩. وسيستأنف العمل في شهر سبتمبر/أيلول ١٩٩٩ حيثما تنتقل الجماعة إلى



